S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/4
24 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٢٠ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس.

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/42) وهو يعرب عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم صادق نحو تحقيق المصالحة الوطنية ويطلب المجلس الى جميع الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية في الصومال العودة الى عملية شاملة من التشاور والتفاوض بهدف تحقيق مصالحة وطنية تؤدي الى اقامة حكومة وطنية تستند الى قاعدة عريضة.

"ويرحب مجلس الأمن، مع التقدير، بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لتعزيز الحوار الوطني بحثا عن حل للأزمة في الصومال. وهذه الجهود هي تعبير عن التزام المجتمع الدولي بعدم التخلي عن شعب الصومال. وهو يؤكد من جديد أن الشعب الصومالي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام. وفي هذا الصدد، يحث المجلس زعماء الفصائل الصومالية على نبذ العنف ووضع مصالح البلد والشعب فوق خلافاتهم الشخصية وطموحاتهم السياسية،

"كما يعرب مجلس الأمن عن ترحيبه باعتزام الأمين العام الإبقاء على مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وتأييده لهذه الخطوة. ويشدد على أهمية محافظة المكتب على علاقات تعاون وثيق مع مختلف المنظمات الاقليمية ورصد التطورات في الصومال والإبقاء على اتصالاته بالفصائل الصومالية. وهو يتطلع الى نقل المكتب الى مقديشيو بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء استمرار الصراع، ذلك أن ما ينتج عن ذلك من انعدام الأمن وعمليات قطع الطرق، والخروج العام على القانون يزيد من معاناة السكان المدنيين. ويدين المجلس ما يتعرض له الأفراد التابعون للمنظمات الإنسانية الدولية من مضايقات وضرب واختطاف وقتل، ويؤكد على مسؤولية جميع الأطراف في الصومال عن ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين العاملين في المجال الإنساني وسائر الأفراد الدوليين. ومما يدعو للأسف أن هذا المناخ من عدم الأمن قد أجبر وكالات الأمم المتحدة على نقل الموظفين الدوليين الى أماكن أخرى مما أعاق وصول المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة اليها الى مستحقيها بسهولة ويسر.

"ويثني مجلس الأمن على الجهود الباسلة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية وموظفوها من الصوماليين، وما يبدونه من شجاعة وتصميم على تقديم المساعدة الى شعب الصومال. ويحض المجلس الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بغية تجنب حدوث مزيد من التردي في الحالة الراهنة.

"ويعتبر مجلس الأمن وصول المساعدة الإنسانية دون انقطاع عاملا حاسما في إقرار الأمن العام والاستقرار في الصومال. وفي هذا الصدد فإن إغلاق ميناء مقديشيو الرئيسي وغير ذلك من مرافق النقل يزيد الى حد كبير من تفاقم الوضع ويمثل عرقلة رئيسية محتملة لوصول المساعدات الطارئة في المستقبل. ويدعو المجلس الأطراف والفصائل الصومالية الى فتح هذه المرافق بدون قيد أو شرط.

"ويذكر مجلس الأمن جميع الدول بالتزامها بالتنفيذ الكامل للحظر العام والشامل المفروض بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على كل شحنات الأسلحة والمعدات الحربية الى الصومال. وفي هذا الصدد فإنه يدعو جميع الدول الى الامتناع عن القيام بأية أعمال قد تؤدي الى تفاقم الوضع في الصومال.

"ويطلب مجلس الأمن الى الأمين العام إبقاءه على علم بالتطورات التي تقع في الصومال. ويقرر المجلس إبقاء هذا الموضوع قيد النظر".

- - - - -